

بما فيها الدخل والثروة _ موزعة بشكل غير متساو؟ إن الحرية الليبرالية البورجوازية القائمة على «السلام» و«الثروة» و«الحرية» _ الاستغلال لا يذكر مطلقاً _ هي الإجابة التي تقدمها لنا أميركا، وهي إجابة تستبعد الوعي التاريخي؛ أو هي بالأحرى، إجابة تتطلب فقدان الذاكرة السياسية والتاريخية، ما يطلق عليه amnesia. وهي إجابة تمزج بين أيديولوجيتين: الرأسمالية، والديموقراطية الليبرالية. هل نستطيع، مع ذلك، تجاهل الحقيقة



التاريخية القائلة بأن أساس المجتمع الليبرالي المعاصر كان ثورة دموية، أي «الثورة الفرنسية»؟ وماذا عن الثورة الأميركية نفسها؟ هل هناك صحافة «حرة» حقيقية، و«ورأي عام مستنير» يمكن أن يطلب الفلسطينيين منهما الاعتراف بالهول والمعاناة التي يتم إيقاعها بنا؟ وبعبارة أخرى، ألم يكن الإعلام الأميركي السائد هو الذي ضلّل الرأي العام حول قضايا مثل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونيكاراغوا، وتشيلي، وأغتيال لومبايا واليندي، والدعم الذي منح لموبوتو والشاه الإيراني والأنظمة الرجعية الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط؟ والأين، القضية الفلسطينية؟

يلعب «الإقناع» (persuasion) إذاً، من وجهة نظر براغماتية، دوراً أساسياً في خلق المجتمع الليبرالي. ويشكل الإقناع، تقنياً، الوسيلة التي يصل بها المرء إلى «التعددية» التي لا يكون فيها أي استثناء للأفكار من أي نوع. ومع ذلك، ومن هذا المنظور، فإن وجهات النظر الراديكالية أو المعارضة ينبغي أن تعمل من داخل النظام البورجوازي الليبرالي بوصفه النظام الوحيد «الشرعي» الموجود. ويفضي رفض النظام وأساسه الأيديولوجية عن طريق كشف ومعارضة خصائصه الاستغلالية إلى «نزع الشرعية» والإقصاء. وبكلمات أخرى، إذا لم يكن المرء «مقتنعاً» بمنطق التدخل الأميركي في العالم العربي وأفغانستان، فإنه سيظل عليه أن يقبل بهما؛ وبغير ذلك، يعد المرء «غير ديموقراطي»، حتى لو كان مئات الآلاف من المدنيين يُقتلون بسبب مثل هذا التدخل.

وبناءً عليه، فإن «الإقناع» الليبرالي ليس سوى اتصال مشوه ومحرف ينطوي على القبول بوجهات نظر أولئك الذين يملكون القدرة على التهجين و«الإقناع» في مملكة المعرفة/ السلطة. ليست هذه الأطروحة رفضاً للديموقراطية مع ذلك، وإنما هي رفض للأسس الاستغلالية لليبرالية والبراغماتية التي تصنّ على اختزال أي رأي راديكالي آخر إلى «واحد منا» (one of us) ضمن منطق «التعددية البورجوازية».

لعل ما يتم تجنبه دائماً عند الحديث الجدي عن الأيديولوجيا الأميركية السائدة هو أن أساس المجتمعات الرأسمالية الليبرالية المعاصرة قد تحقق من خلال استغلال ملايين العمال، وموت الملايين من سكان البلاد المستعمرة الأصليين، والقتل الوحشي لملايين أخرى في حربين عالميتين. وتبعاً للمنطق

البراغماتي الأميركي، لماذا الإصرار على إعادة 6 ملايين لاجئ فلسطيني. ولماذا نتأسف على موت أكثر من 1500 مدني، بمن فيهم 434 طفلاً، خلال مذبحتي غزة وحصارها القاتل؟ (من الملاحظ في هذا السياق أن الرئيس الأسود ذا القناع الأبيض السيد باراك هوسين أوباما لم ينطق أبداً، ولا حتى بكلمة تعاطف واحدة، مع هؤلاء الأطفال). لدى مقارنة ما يدعوه «الوعي الظرفي» لـ «العالمين الأول والثالث»، حسب مفهوم ديالكتيك السيد/ العبد عند هيغل، يقول المفكر الأميركي النقدي فريدريك جيمسون إن «العبد يعرف ما هو الواقع ومسألة المقاومة حقاً، في حين يظل السيد محكوماً بقدر الخضوع للنزعة المثالية». وبناءً على هذا التحليل الهيغلي، يستنتج جيمسون: «لعل مما يصيبني بالصدمة أننا نحن الأميركيين، نحن سادة العالم، نقف ذلك الموقف نفسه بشكل ما. إن المشهد من القمة يتسبب بالشلل على المستوى الإستمولوجي (المعرفي)،

يتطابق الخطاب السياسي الأميركي القوي بشكك مثالي مع مفاهيم الليبرالية الجديدة

وهو يُخضع موضوعاته لأوهام مجموعة من الذاتيات المتشظية، وإلى فقر الخبرة الفردية التي تسم البدو الرحل المعزولين... هذه الفردية التي بلا مكان، وتوفر لنا هذه المثالية البنيوية ترف المتمتع بالوميض السارترية (نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر)، وتوفر لنا مهرباً يحظى بالترحيب من «كابوس التاريخ»، لكنها تدين في الوقت نفسه ثقافتنا القائمة على نزعة الانغماس النفسي، وعلى «الاستبصارات» الذاتية الخاصة. وكل هذا يظل منكرًا على ثقافة العالم الثالث التي ينبغي أن تظل ظرفية ومادية...».

هذا هو بالضبط ما تدور حوله كل السياسة الأميركية _ سياسة قوامها الهيمنة والمصالح. أي أنها انعكاس لايدولوجيا طبقة مخصوصة ذات مصالح مخصوصة، مقدمة بمنظور معين. أي البراغماتية البيضاء، الليبرالية الجديدة. يتطابق الخطاب السياسي القوي الأميركي

بشكل مثالي مع مفاهيم الليبرالية الجديدة. وتعود قوتها إلى حقيقة أنهما تمتلكان إلى جانبهما كل القوى في عالم تحكمه علاقات القوة، في عالم تسهمان عملياً في جعله كذلك. إن الفلسطينيين، مثلهم مثل الأميركيين الأصليين، هم «سكان فائضون»، مثل السود في جنوب أفريقيا، «متوحشون بلا قوة وعديمو النفع». امنحهم بانتوستانا، محاطاً بالجران، حيث لا يراهم حلفاؤنا؛ امنحهم بانتوستانا يُسمح لهم بأن يسموه دولة مستقلة وقابلة للحياة. فبعد كل شيء، أي مواطن أميركي لا يعرف الفرق بين فلسطين (Palestine) وباكستان (Pakistan)؟

لا حاجة إذاً إلى التعجب من السبب في أن السيد أوباما ووزير خارجيته جون كيري وكل من يعمل في البيت الأبيض ووزارة الخارجية يكونون لنا الكراهية. إننا لسنا أندادا للأشكناز البيض الأقوياء «أصحاب الحق» في ممارسة الحكم. خلال حرب العام 1967، لاحظ المفكر الفلسطيني إدوار سعيد أن الأميركيين ظلوا يسألون: «كيف نبلي؟» (How are we doing?) ولسنا نحن، العرب والفلسطينيين، جزءاً من تلك الـ«نحن». «إننا «هم»، «الأخر». إننا نحمل جزءاً مما قد يسميه فريدريك جيمسون «اللاوعي السياسي» الأميركي الذي يقطن به الملايين من سكان أميركا الأصليين والعبيد الأفارقة. إن موتنا لا أهمية له ولا يدخل أبداً في الحساب؛ ويبقى موت نصف مليون طفل عراقي بسبب العقوبات الاقتصادية، مثله مثل موت 434 طفلاً فلسطينياً خلال مذبحه غزة الأولى، مجرد «ضرر جانبي» Collateral Damage، في حين يعدّ ضحايا أحداث 9/11 أفراداً ذوي عائلات، وأسماء، و«روايات قوية».

وهكذا يمكن الاستنتاج أن سياسة السيد باراك أوباما، ووزير خارجيته كيري، ومندوبه السامي الجنرال بول بشونغ، ما هي إلا إعادة إنتاج لأفكار النزعة البراغماتية الأميركية القديمة، والتي أعيدت صياغتها النظرية بحيث تناسب توقعات ساسة الطبقة الوسطى الليبرالية للمجتمع الرأسمالي الأميركي المتأخر، بغض النظر عن المؤتمرات الصحافية المشتركة والابتسامات في البيت الأبيض، وحتى الرسائل الودية والوعود الكبيرة. باختصار: أميركا الرسمية لا تحبنا، فمأذا نحن فاعلون؟!

* محلل سياسي، عضو اللجنة التوجيهية للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل

الدولية في لاهاي ضد قيام الاحتلال ببناء جدار العزل العنصري، واستجاب القضاة للدعوى وأصدروا حكماً يدين إسرائيل، ولكن بما أن هذه الدولة المارقة مع علامة الجودة والامتياز لم تنصع للقرار، طبعاً بدعم من أميركا. وهذا يقودنا إلى العضلة المفصلية، أي إلى المسألة المشكّلة التي لا يُهتدى لوجهها: ما هو السبب الذي يمنع السلطة من التوجه إلى المحكمة عينها في قضية عرفات؟ نحن أمام فرصة ذهبية لكي نثبت لأنفسنا وللعالم برمته أن إسرائيل هي دولة إرهابية. ونخلص إلى القول: إذا لم تتوجه «القيادة» إلى المحكمة، فإن الشبهات حول تورطها المباشر أو غير المباشر في عملية الاغتيال ستزداد، وعند الامتحان يُكرم المرء أو يهان، فعلاً الانتظار؟ ولكن نستدرك ونقول ونفصل ونجزم: عن أي رجال نتحدث!

وهنا يفرض التاريخ نفسه. التاريخ القريب. فرغم الأدلة الواضحة على جريمة الحرب ضد أهل غزة في عدوان أواخر 2008 وأوائل 2009، ورغم تقرير غولدستون، إلا أن سلطة رام الله سحبت الشكوى كي لا تخرج إسرائيل، ولكي تكسب دعم أميركا لها في عضوية غير حقيقية في الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي لم يحصل. ويبدو أن هذه السلطة تريد اختصار الطريق، لا تشكي ولا تسحب الشكوى.

* كاتب من فلسطيني 48

طرق إدخال مواد سامة إلى أجسام القادة الفلسطينيين، نذكر منهم، على سبيل الذكر لا الحصر، الدكتور وديع حداد، من مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والذي اعترف الموساد الإسرائيلي قبل سنوات بالمسؤولية عن اغتياله، وبات الجميع يُكيل التهم لدولة الاحتلال بقتل عرفات عن طريق السم. إلا أن هذه الاتهامات لا تُسمّن ولا تُغني عن جوع، فقادة تل أبيب لم يُكفّوا أنفسهم عناء الردّ على هذه الاتهامات، اللهم، إلا اتهام أزمة عرفات بالمسؤولية عن قتله. ومن هنا

لماذا انتظرت الفضائية سنوات عديدة حتى أقدمت على إعداد التقرير؟

نصل إلى بيت القصيد: هل نفذت إسرائيل عملية الاغتيال وحدها؟ أم هي تلقت المساعدة من وكلائها وأدواتها في سلطة أوسلوستان؟ ولكي لا نتجنّى على أحد من «القيادة»، نرى أن من الأهمية بمكان ملاحقة العيار حتى باب الدار، كما يقول المثل العربي العامي، لكنه الفصيح جداً. السلطة، بفتح السين واللام، كانت قد توجهت إلى محكمة الجنائيات

أمام تل أبيب وواشنطن لفرض عبّاس على عرفات بمنصب مستحدث هو رئيس الوزراء، والسؤال الذي نستنبطه: هل كانت هذه الخطوة تهدف إلى تحديد وريث عرفات من قبل أميركا وإسرائيل، مع المتواطئين والمتخاذلين والمتامرين العرب، بعد التخلّص منه؟ لأن هذا ما حدث فعلاً بعد موت عرفات. ولكي أكون صادقاً مع نفسي، وأكثر صدقاً مع قرائي، أشدد على أنني لم ألق عرفات بتاتا، لا كإنسان ولا كصحافي، كما أنني لم أعلق صورته على حائطي إلى جانب صورة القائد والمعلم والمُلم، جمال عبد الناصر، الرجل الذي اتسعت همّته لأمال أمته. مُضافاً إلى ذلك، انتقدت عرفات مراراً وتكراراً في وسائل الإعلام المختلفة بعدما وقع مع الصهاينة على اتفاق أوسلو، اتفاق العار والمذلة، وترك السلاح وتسَلح بغصن الزيتون، الذي لا يزال يُطاردا حتى هذا اليوم. طلبت منه، عبر الإعلام طبعاً، أن يرحل، أن يستقيل، في الوقت الذي كان فيه السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني يُقدسه، وتعرّضت لحملة انتقادات سافرة من زمرة المنافقين، الذين يُضربون العداوة ويُظهرون الصداقة.

اليوم، وبعدما أصدر المعهد الطبي السويسري تقريره حول وجود آثار المادة البلوتونيوم في جسد عرفات قبيل وفاته، تزايدت الشكوك بأن إسرائيل، المختصة في الاغتيال عن